Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٣ - وقال فى الكلام على «ثم»:

«مسألة»: أجرى الكوفيون «ثم» مجرى الفاء والواو فى جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط، واستدل لهم بقراءة الحسن: ﴿**ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يُدركه الموت فقد وقع أجره على الله**﴾ [النساء: ١٠٠] بنصب يدرك.

وأجراها ابن مالك مجراها بعد الطلب، فأجاز فى قوله ﷺ: «**لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم الذى لا يجرى، ثم يغتسل منه**»(*) ثلاثة أوجه:

الرفع: بتقدير ثم هو يغتسل، وبه جاءت الرواية.

والجزم: بالعطف على موضع فعل النهى.

والنصب: قال بإعطاء «ثم» حكم واو الجمع، فتوهم تلميذه الإمام أبو زكريا النووى - رحمه الله - أن المراد إعطاؤها حكمها فى إفادة معنى الجمع فقال: لا يجوز النصب؛ لأنه يقتضى أن المنهى عنه الجمع بينهما دون إفراد أحدهما، وهذا لم يقله أحد بل البول منهىٌ عنه سواء أراد الاغتسال فيه، أو منه، أو لا .. انتهى.

وإنما أراد ابن مالك إعطاءها حكمها فى النصب لا فى المعية أيضًا، ثم ما أورده إنما جاء من طريق المفهوم لا المنطوق، وقد قام دليل آخر على عدم إرادته ونظيره إجازة الزجاج والزمخشرى فى: ﴿**ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق**﴾ [البقرة: ٤٢] كون تكتموا مجزومًا وكونه منصوبًا مع أن النصب معناه: النهى عن الجمع (١).

٤ - وقال فى الكلام على: «حاشا» (٢): إنها على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون فعلاً متعديًا متصرفًا تقول: حاشيته بمعنى: استثنيته، ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال: «**أسامة أحب الناس إلىّ ما حاشا فاطمة**» «ما» نافية والمعنى: أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة، وتوهم ابن مالك

(*) أخرجه: البخارى فى الوضوء ٢٣٢، مسلم فى الطهارة ٤٢٤، الترمذى فى الطهارة ٦٣ .

(١) مغنى اللبيب ١ : ١٠٦ .

(٢) رأيتها تكتب الألف هكذا «حاشا»، وبعضهم يكتبها بالياء هكذا «حشى».